توقعات باستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.2 بالمئة

«الوطني»: تزايد معدلات النمو بدعم من الأنشطة غير النفطية في الإمارات

قال التقرير الصادر عن بنك الكويت الوطني الصادر أمس عن ارتفاع معدل النمو مع تحسن القطاع غير النفطي في الإمارات انه من المتوقع أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي للإمارات تسجيل المزيد من النمو خلال العامين القادمين، مرتفعاً من 2.2% في العام 2018 إلى 2.4% و2.7% في عامي 2019 و2020 على التوالي. وذلك، رغم أن القطاع النفطي قد يساهم بنسبة معتدلة في إجمالي النمو نتيجة لمشاركة الامارات في جولة جديدة من خفض الإنتاج في العام 2019 بالتعاون مع الأوبك والمنتجين المستقلين بهدف توازن الإمدادات النفطية في الأسواق (وبالتالي دعم أسعار النفط). أما القطاع غير النفطي، فقد يستفيد من تحسن معدل نمو قطاع البناء وارتفاع النفقات الحكومية، قبيل معرض دبي اكسبو 2020. حيث أقر مجلس الوزراء الإماراتي في أكتوبر الموازنة الاتحادية بقيمة قياسية بلغت 60.3 مليار درهم للسنة المالية 2019. وعلى الأرجح سيواصل نمو الائتمان تعافيه، نظرا لتحسن إقراض قطاع الأعمال رغم ارتفاع أسعار الفائدة، مما قد يعوض بعض من آثار تشديد السياسات النقدية. إلا أن مزيداً من الانخفاض في أسعار النفط قد يمثل أكبر المخاطر التي تهدد الافاق المستقبلية للاقتصاد الإماراتي، حيث أن انخفاض الإيرادات الحكومية يمكن أن تجبر الحكومة على تقليص النفقات، هذا بالإضافة إلى تأثير ذلك على ثقة المستثمرين وسيولة القطاع المصرفي.

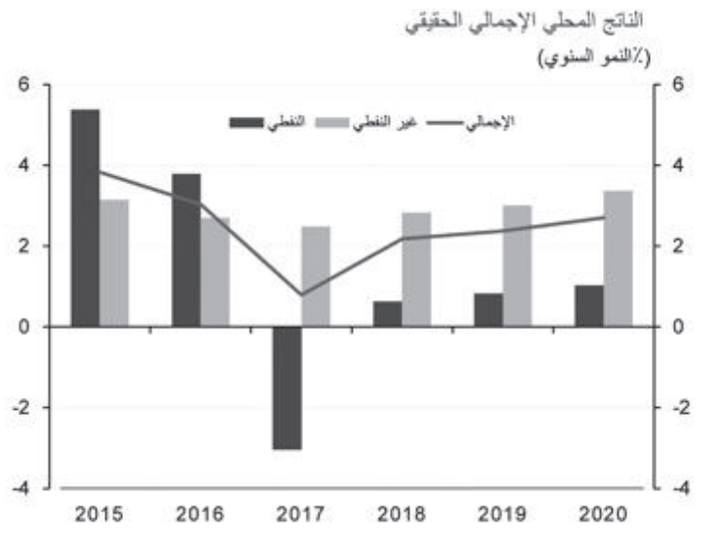

- معدل التضخم يتراجع من 3.5 بالمئة في 2018 إلى 1.5 بالمئة خلال 2020
- استمرار عوامل الضغط لا سيما تراجع تكلفة السكن وتلاشي تأثير رفع أسعار الوقود
- تحسن الأوضاع المالية على خلفية ارتفاع الإيرادات غير النفطية مما يقلص العجز
- زيادة هامشية في الناتج المحلي الإجمالي النفطي المتوقع للسنتين 2019 و2020

الناتج المحلي النفطي

يتوقع أن تقوم الامارات في العام 2019، وفقًا لاتفاقية خفض الإنتاج المبرمة بين منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين، بخفض إنتاجها الخام بنسبة 2.5% (من المستوى المرجعي لشهر أكتوبر 2018) إلى 3.1 مليون برميل يوميًا بداية من يناير 2019. وعلى الرغم من ذلك، سيظل الإنتاج النفطي في يناير مرتفعاً بنسبة 8.2% على أساس سنوي، وعلى هذا الاساس، نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي من 0.6% في العام 2018 إلى 0.8% في العام 2019. كما يمكن أن تتسارع وتيرة النمو إلى 1.0% في العام 2020، مع زيادة الإمارات لطاقتها الاستيعابية لإنتاج النفط تحسبًا لارتفاع مستويات الطلب.

إلا أن النشاط غير النفطي سيستفيد من الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في 2018

في نفس الوقت، سوف يظل القطاع غير النفطي داعماً للنمو بصفة عامة، مع تسجيل معدلات نمو قوية بنسبة 3.0% و3.4% في عامي 2019 و2020 على التوالي، نتيجة إلى زيادة أنشطة التشييد والبناء ترقباً لاستضافة دبي لمعرض إكسبو 2020.

وفي إطار مساعيها لتحفيز النمو، واصلت السلطات الاتحادية وحكومات دبي وأبوظبي الإعلان على مدار العام 2018 عن مجموعة من الإصلاحات الداعمة لتحقيق النمو. فعلى المستوى الاتحادي، وافقت السلطات على إصدار تأشيرات إقامة لمدة تصل إلى 10 سنوات للمستثمرين الأجانب والوافدين من أصحاب المهارات التخصصية في المجالات العلمية والتقنية والطبية والبحثية وسيسمح للوافدين التقدم بطلبات للحصول على تأشيرات إقامة طويلة الأمد بعد التقاعد. كما رفعت السلطات حصة تملك الأجانب في الشركات المحلية (الواقعة خارج «المناطق الحرة») من 49% إلى 100%. إلى جانب تلك الجهود، وسعياً لتقديم مزيداً من الدعم للاستثمار الأجنبي المباشر، أصدر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قانونًا جديدًا ينص على قيام وزارة الاقتصاد بإنشاء وحدة الاستثمار الأجنبي والتي تختص بتعزيز المبادرات الرامية لخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية. حيث تعتزم الإمارات العربية المتحدة تعزيز الاستثمار الداخلي وتنويع خيارات التمويل لديها بعيداً عن التمويل الحكومي. ووفقا لوزير المالية، من المتوقع أن يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 6% على أساس سنوي في العام 2018 ليصل إلى ما يقارب 11.5 مليار دولار، فيما يعد الأكثر ارتفاعاً على مستوى المنطقة. وتتطلع السلطات إلى تسجيل نمو للاستثمارات الأجنبية يصل إلى 15–20% بنهاية العام 2020.

من جهة أخرى، كشفت أبو ظبي مؤخراً عن تفاصيل إضافية لخطة التحفيز المالي بميزانية 50 مليار درهم للسنوات الثلاث المقبلة. وتستند الخطة التي يطلق عليها اسم «غدا 21» إلى أربع قطاعات رئيسية: الأعمال والاستثمار، والمجتمع، والمعرفة والابتكار، ونمط الحياة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم السماح للشركات العاملة في المنطقة الحرة للإمارة بالعمل على نطاق محلي بموجب ترخيص مزدوج، الأمر الذي من شأنه المساهمة في خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية.

وتشير أحدث البيانات إلى ارتفاع النمو الحقيقي في أبو ظبي من 0.1% فقط في الربع الأول من العام 2018 إلى 1.5% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2018 بفضل زيادة إنتاج النفط ونمو الأنشطة غير النفطية.

كما أعلنت دبي أيضاً عن خططها الهادفة نحو تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك إلغاء بعض الرسوم على قطاعات الطيران والعقارات والمدارس وخفض الرسوم على الأعمال التجارية. كما اتبعت دبي نهج أبوظبي وأقرت هي الأخرى إعفاء الشركات من أي غرامات إدارية حتى نهاية العام 2018.

وقد سجل النمو الاقتصادي في دبي ارتفاعًا بنسبة 2.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2017، بدعم من قطاعي التشييد والضيافة. ومن المقرر أن تؤتي تلك الإجراءات سالفة الذكر ثمارها في المساهمة في تعزيز أداء تلك القطاعات. وبالفعل، سجل مؤشر حركة الاقتصاد بدبي نمواً هائلاً، مرتفعاً من 52.5 نقطة في أكتوبر إلى 55.3 نقطة في نوفمبر، أعلى مستوياته على مدى خمسة أشهر، على خلفية تسارع وتيرة نمو قطاع التشييد بالتزامن مع اقتراب موعد إطلاق معرض إكسبو دبي 2020. كما كان قطاع السياحة من أهم القطاعات الرئيسية المساهمة في هذا النمو، حيث سجلت حركة المسافرين عبر مطار دبي الدولي مستويات قياسية جديدة، بمرور 24 مليون مسافر في الربع الثالث من العام 2018 فيما يعد أعلى من المتوسط البالغ 22 مليون مسافر في العام 2017.

أسعار العقار السكني في دبي

لا يزال تأثير قوانين الرهن العقاري المتشددة ينعكس على أداء سوق العقارات السكنية في دبي وما أدت إليه من زيادة العرض، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة وتغير أنماط الطلب – مع توجه المستأجرين بشكل متزايد نحو استئجار الوحدات السكنية الأقل تكلفة. ووفقًا لشركة استيكو، انخفض متوسط أسعار الشقق والفيلات بمعدلات أسرع (13.6%– على أساس سنوي) في الربع الثالث من العام 2018 مقابل الربع الثاني من العام 2018 (9.3%– على أساس سنوي).

معدلات التضخم

بعد ارتفاع معدلات التضخم في يناير عقب استحداث ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وخفض دعوم الوقود، عادت الأسعار مرة أخرى إلى الانخفاض في العام 2018 مع تلاشي تأثير الزيادات الضريبية وأسعار الوقود، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف وتراجع تكاليف السكن إلى مستويات انكماشية. وأظهرت أحدث البيانات تراجع معدلات التضخم من 1.6% على أساس سنوي في أكتوبر إلى مستوى أعلى بقليل من أدنى مستوياتها خلال عام واحد عند نسبة 1.3% على أساس سنوي في نوفمبر. لذلك، نتوقع تباطؤ معدل التضخم من 3.5% في العام 2018 إلى 1.5% في العام 2020.

التوازن المالي

من المتوقع أن يتقلص العجز المالي تدريجياً إلى نسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 مقابل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، على خلفية ارتفاع الإيرادات غير النفطية بصفة أساسية تماشياً مع تحسن بيئة الأعمال. لذلك، من المتوقع أن يصل فائض الميزانية المالية إلى 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020. وعلماً أن مجلس الوزراء الإماراتي اعتمد في أكتوبر الماضي ميزانية بدون عجز بقيمة 60.3 مليار درهم (16.4 مليار دولار) للسنة المالية 2019، والتي تُعد أعلى بنسبة 17.3% عن قيمة النفقات المتوقعة في العام 2018، مما يجعلها أعلى معدلات الإنفاق المسجلة في الميزانية على الاطلاق.

النشاط الائتماني

بعد أن تراجع نمو الائتمان إلى أدنى مستوياته بنهاية العام 2017، عاود ارتفاعه مرة أخرى وتحسن إجمالي نمو الائتمان منذ ذلك الحين ليصل إلى 3.7% على أساس سنوي في نوفمبر 2018 مع زيادة الإقراض للشركات.

حيث تزايدت التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى قطاعي الأعمال والصناعة بنسبة 6.5% على أساس سنوي في نوفمبر. ومن المتوقع أن يواصل الائتمان نموه، مع استمرار تحسن نشاط التشييد والبناء على قدم وساق قبيل معرض إكسبو دبي 2022. وعلى الرغم من تباطؤ نمو الودائع من 7.5% على أساس سنوي في أكتوبر إلى 6.5% على أساس سنوي في نوفمبر، إلا أنه اتخذ أيضا اتجاهاً تصاعدياً في العام 2018. ويعزى هذا التباطؤ الأخير إلى تراجع نمو كلا من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص. ولهذا، لا يزال نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) عند مستويات متدنية وأقرب من أدنى مستوياته في عدة سنوات. من جهة أخرى، استمر تزايد تكلفة التمويل في الإمارات نظراً لتشديد السياسة النقدية الأمريكية. حيث أنه بمجرد قيام البنك الفيدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في ديسمبر – فيما يعد الزيادة الرابعة لهذا العام – قامت الإمارات على الفور برفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس لتصل أسعار الفائدة الرئيسية إلى 2.75%. ومن المنتظر أن يتم رفع أسعار الفائدة مرتين على الأقل في العام 2019. كما ارتفع أيضا معدل الفائدة بين البنوك الإماراتية لأجل ثلاثة أشهر (ايبور) بواقع 109 نقطة أساس منذ بداية العام حتى منتصف ديسمبر.

القطاع العقاري

اتخذ أداء الأسهم المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي اتجاهين معاكسين لبعضهما البعض في العام 2018. فبينما ارتفع مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 10% تقريباً منذ بداية العام (إلى منتصف ديسمبر) بفضل تعافي أسعار النفط، شهد مؤشر سوق دبي المالي تراجعاً بنسبة 26%، بسبب استمرار ضعف قطاع العقارات. وبالفعل، تراجعت أسهم الشركات العقارية بنسبة 40% تقريباً منذ بداية العام.

الافاق الاقتصادية

كما هو الحال دائمًا، تُعتبر أسعار النفط العامل الرئيسي لتحديد النظرة المستقبلية للاقتصاد الإماراتي، حيث يَعتمد عليها الإنفاق الحكومي وبالتالي النشاط غير النفطي إلى حد كبير. كما أن للنفط آثار سلبية على سيولة القطاع المصرفي وثقة المستهلك بصفة عامة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه مع توقع استمرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتشديد أسعار الفائدة في العام 2019، من المقرر أن ترتفع تكاليف الاقتراض نتيجة لذلك، مما قد يُؤثر سلباً على النشاط التجاري. إلا أنه في المقابل، فإن برنامج الاستثمار العام الموسّع لإكسبو دبي 2020 والإصلاحات الاقتصادية الشاملة على مستوى الإمارات ككل، من شأنهما أن يساهما في تحسن النمو الاقتصادي.

«مدن الأهلية» تتوسع بقطاع التجزئة في الكويت عبر «أولد دياموند»

أعلنت شركة مدن الأهلية العقارية أنها تعتزم عبر شركتها التابعة «أولد دياموند» التوسع في قطاع التجزئة في الكويت والمنطقة ولاسيما مع الزيادة في المساحات المخصصة لتجارة التجزئة سنويا بفضل نشاط الشركات المطورة للمراكز التجارية والمالكة للعلامات التجارية الكبرى.

واضح المهندس عمر نجم الرئيس التنفيذي لشركة مدن الأهلية العقارية أن أولد دياموند المتخصصة في تجارة التجزئة قررت طرح علامتها التجارية «ذا شوكليت جيت» في الدول العربية عبر نظام حق الامتياز» الفرانشايز» وذلك بعد نجاح أنشطتها في الكويت.

وأوضح نجم أن « أولد دياموند» والتي لديها العديد من العلامات التجارية المختلفة في قطاعي تجارة التجزئة والأغذية والمشروبات ستقدم ضمن نظام حق الامتياز العديد من الخدمات للمستثمرين المتعاقدين

م عمر نجم

معها وأبرزها نقل المعرفة الفنية، والخطوط التوجيهية للديكورات الداخلية ومتطلبات التخطيط المفصل، والدراسة المبدئية للموقع، واقتراحات التوريد وضبط جودة المكونات، وتوظيف وتدريب الموظفين الأساسيين، والمساعدة في التحضير للافتتاح، وذلك إلى جانب زيارات متابعة ربع سنوية.

وتوقع نجم استنادا إلى دراسة متخصصة أجرتها أولد دياموند بالتعاون مع جهات إقليمية ودولية متخصصة أن يشهد قطاع الأغذية والمشروبات في دول الشرق الأوسط نموا خلال السنوات الأربع المقبلة ليبلغ نحو 200 مليار دولار وهو ما سيتيح فرصا كبيرة للشركات ذات الكفاءة العالية التي يمكنها استغلال تلك الفرص ومواجهة تحديات السوق.

وأشار إلى أن الكويت ستحل في المرتبة الثالثة إقليميا على صعيد الحجم الإجمالي لسوق الأغذية والمشروبات وذلك بعد السعودية والإمارات وهو ما يعد جيدا بالنظر لعدد سكانها وحجم اقتصادها.

وأضاف أن قطاع الأغذية والمشروبات في الكويت يشهد نموا وفق بيانات أحدث تقرير سنوي صادر عن وزارة التجارة والصناعة حيث ارتفع عدد التراخيص بشكل عام إلى 698 ترخيص سنويا منها 276 ترخيص جديد لمطاعم و134 ترخيص جديد لمأكولات خفيفة مع ملاحظة وجود إقبال متزايد على المناطق الخارجية في الأحمدي ثم الجهراء.

وشدد نجم على أن أولد دياموند حريصة على متابعة تطورات الأسواق وانعكاساتها على القطاع ومعدلات الطلب ونوعيته حيث رصدت تغيرا في عادات المستهلكين وخصوصا من فئة الشباب وتطورا كبيرا في دور التكنولوجيا في تطوير الخدمات المقدمة، إلى جانب تأثير الاستثمارات الخليجية الضخمة في القطاع العقاري بشكل عام وخصوصا مشروعات الفنادق والمنتجعات والمراكز التجارية والترفيهية، فضلا عن جهود التسويق التي تبذلها دول عديدة في المنطقة لتعزيز موقعها كوجهات رئيسية لسياحة الترفيه والتسوق.

«النقد العربي» يُصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي بالتعاون مع عدد من مؤسسات العمل العربي المشترك لدعم متخذي القرار في الدول العربية، أصدر الصندوق العدد الثامن والثلاثين من «التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018» بنسختيه العربية والإنجليزية الموجزة.

يعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد نموذجاً للتعاون المثمر بين مؤسسات العمل العربي المشترك، حيث يشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (الأوابك). إضافة لذلك، يضطلع صندوق النقد العربي منذ بداية صدور التقرير بمهام تحريره وإصداره.

تحرص المؤسسات المشاركة في إعداد التقرير على أن يعكس بصورة دقيقة أوضاع الاقتصادات العربية سواءً من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة، أو من ناحية منهجية إعداده وتطويره، حيث يعتمد القائمون على إعداد التقرير على البيانات والمعلومات المُستقاة من المصادر الوطنية الرسمية الموثوقة، من خلال استبيان شامل مُخصص لهذا الغرض يتم استيفائه من قبل الجهات المعنية في البلدان الأعضاء.

من ناحية المنهجية تحرص المؤسسات المشاركة على أن تتضمن فصول التقرير تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية باستخدام المؤشرات الرئيسة، وتصنيف الدول العربية حسب الموضوعات قيد الدراسة لتسهيل عملية التحليل المقارن. في سبيل ذلك، يتم احتساب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية من واقع البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير.

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 تحليلاً وافياً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2017. وتتطرق فصوله إلى تطورات الاقتصادات العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، ثم تحليل للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، يعقب ذلك الوقوف على التطورات في قطاعات الزراعة، والصناعة، والنفط والطاقة، والتطورات على صعيد أوضاع المالية العامة، والأوضاع النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل التقرير إلى التطورات في التجارة الخارجية والتجارة البينية، وموازين المدفوعات، والدين العام الخارجي وأسعار الصرف.

كعادته في كل عام يتناول فصل محور التقرير موضوعاً متخصصاً يأتي على رأس أولويات البلدان العربية، حيث يتناول فصل محور التقرير لعام 2018 موضوع «آفاق التوليد الكهربائي باستخدام مصادر الطاقة المتجددة في الدول العربية»، وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن التعاون العربي في مجال «إنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء» ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

رغم الضغوط الخارجية

رئيس «هواوي» يعرب عن ثقته باستمرار قوة أداء الشركة في 2019

بعث جو بينج، رئيس مجلس إدارة «هواوي» بالتناوب رسالة تهنئة بالعام الجديد لموظفي الشركة بجميع أنحاء العالم والبالغ عددهم 180 ألف، شملت رسائل طمأنة أعرب من خلالها عن ثقته باستمرار أداء الشركة القوي ونمو أعمالها باعتبارها لم تتوقف مطلقاً عن المُضي قدماً في تطوير أعمالها وفقاً لاحتياجات عملائها، وتحقيق العديد من إنجازات سبق ابتكار تقنيات وحلول متقدمة تتماشى مع المتطلبات العصرية كالذكاء الصناعي وشبكات الجيل الخامس والسحابة الالكترونية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تصل إيرادات «هواوي» في عام 2018 إلى 108.5 مليار دولار، لتحقق بذلك قفزة سنوية بمعدل الربح السنوي يبلغ 21%.

وخلال استعراضه لأبرز الإنجازات التي حققتها الشركة في عام 2018، ذكر جو في رسالته أن «هواوي» وقّعت 26 عقدًا تجاريًا لشبكات الجيل الخامس لتصبح بذلك الأولى عالمياً في هذا المجال، وأن الشركة قد شحنت فعلياً ما يزيد على 10 آلاف محطة اتصالات للجيل الخامس لعملائها. وأن أكثر من 160 مدينة و211 شركة من الشركات المدرجة في قائمة «فورتشن 500» لأهم الشركات على مستوى العالم، قد اختارت «هواوي» شريكًا لها في مجال التحول الرقمي. كما حققت «هواوي» رقمًا قياسيًا جديدًا في مبيعات الأجهزة بشحن أكثر من 200 مليون هاتف متحرك، وأحدثت طفرة حقيقية في صناعة الحواسيب وبناء النظام الإيكولوجي الشامل لتقنية انترنت الأشياء للمنازل الذكية. كذلك فقد أطلقت وحدة أعمال «هواوي السحابية» أكثر من 140 خدمة سحابية ضمن 18 فئة مختلفة، وتتعاون الشركة اليوم مع طيف من الشركاء لخدمة عملائها في جميع أنحاء العالم من خلال 37 نطاق عمل منتشرة في 22 إقليم. وقد أعلنت الشركة في 2018 عن إطلاق إستراتيجية الذكاء الاصطناعي ومجموعة كاملة من حلوله ومنتجاته الذكاء، وتتضمن سلسلة رقاقات أسيند–للذكاء الاصطناعي الأولى من نوعها في العالم بالإضافة إلى المنتجات والخدمات السحابية ذات الصلة، ورقاقات ومنتجات وحلول متكاملة لشبكات الجيل الخامس تصدرة السوق.

وبالنظر لإنجازات الشركة المتتابعة، سيما تلك التي تحققت في 2018 بفضل متابعة التركيز على البعد الابتكاري بمزيد من الاستثمارات في البحث والتطوير، قال جو بينج: «لا يزال أداء أعمالنا قوياً وثابتاً، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى لثقة عملائنا المتواصلة والآراء الهامة والحيوية التي يقدمونها لنا بخصوص تطوير أداء أعمالنا. كما يرجع الفضل بثبات أداء الشركة للطريقة الشفافة والمنفتحة التي نتعامل بها في الرد على الشكوك والتوقعات السلبية والقيود التي يحاول البعض وضعها أمامنا في عدد من الأسواق».

وأضاف قائلاً: «في 2019، سنشهد موجات تطوير جديدة في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي، ونعلم جيدًا أننا قد نواجه تحديات أكبر. وكل ماعلينا القيام به في مثل هذه الأوقات أن نتمتع بإيجابية ونستجمع قوانا، ونرتقي بجودة عملياتنا، ونبث مزيداً من روح الشغف والابتكار داخل المؤسسة، ونواصل المُضي قدمًا لتلبية متطلبات العملاء وتحقيق الريادة الإستراتيجية».

وتعليقًا على التوقعات لعام 2019، قال: «سنركز على الأعمال والفرص الإستراتيجية المتاحة لنا من خلال آراء ومتطلبات عملائنا، ونبني هيكل أعمال أكثر مرونة. كما نعتزم بناء مزيد من جسور التعاون مع الشركات لتحقيق نجاحات مشتركة على طريق بناء نظام ايكولوجي شامل لتقنية الاتصالات والمعلومات يتناسب مع متطلبات مختلف الأعمال. ونظرًا لأن المنافسة بين القوى العالمية أصبحت أكثر احتدامًا، سنشهد المزيد من القلاقل في مجمل بيئة الأعمال. ونحن لسنا بموقع يؤهلنا لتغيير البيئة بمجملها بمفردنا، ولكن ما يمكننا فعله هو ترسيخ مكانتنا على أرض الواقع وتحسين النظام الإيكولوجي للأعمال في مجال صناعتنا».